

## النظام السياسى العربى (رؤية مستقبلية)

د. محمد يوسف

يحدد النظام السياسى فى مجتمع ما.. شكل السلطة السياسية ومضمونها. أى البنى المؤسسية والآليات والأنساق القانونية التى تعبر عن السلطة الملزمة فى هذا المجتمع من ناحية.. والتى فى ذات الوقت تعكس الوضع الذى يجرى على أساسه تملك الثروة والسلطة فى المجتمع من ناحية أخرى. حيث يمكن القول إن النظام السياسى هو المنظومة السياسية والاقتصادية فى مجتمع ما، التى بمقتضاها يتم صنع القرار ويتم توزيع مردوده. وذلك ارتكازا على قاعدة أن «من يملك يحكم، ويحمى ما يملك».

ومن ثم فإن المؤسسات الرئيسية فى المجتمع مثل مؤسسة الدستور والمجلس النيابى والحكومة (بما فيها مؤسسات الدفاع والأمن) والأحزاب السياسية.. وأيضاً المؤسسات المساعدة مثل النقابات العمالية، والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدنى، والأنساق الفكرية والثقافية والتعليمية.. كل ذلك وإن كان بأوزان متفاوتة، يمثل بإجماله النظام السياسى لمجتمع ما.

ومن زاوية الرؤية المستقبلية للنظام السياسى العربى، فإننا ننتقل من فرضية أن الوطن العربى يمثل وحدة متكاملة رغماً من حالة التجزئة الراهنة.. إن هذه الفرضية ليست بحال من الأحوال قفزا على الأمر الواقع، بقدر ما هى إدراك مبصر لعوامل التوحد التاريخية والموضوعية فى الحالة العربية.. هذا الإدراك الذى من شأنه تأكيد الحقيقة وتمتين الاعتقاد بها، وهذا فى حد ذاته هو المقدمة الطبيعية والمنطقية لهزيمة الواقع وكسر سطوته، لأنه مخالف للحقيقة برغم أنه واقع!

**عناصر الحقيقة فى الحالة العربية تتمثل فى:**

١ - إن الأمة العربية تشكلت تاريخيا كوحدة واحدة ومجتمع واحد منذ أن ظهر الإسلام بها. ومنذ أن شكل من هذه الأمة وحدة سياسية واحدة. اختصت بأرض واحدة هى

الوطن العربي ، وتكلمت وتواصلت بلغة واحدة هي اللغة العربية.. ومنذ أن منحها الإسلام التوحد الدينى الحضارى والتوحد السياسى بصورة مطلقة.. حتى وإن خفت أو تماوجت درجة التوحد السياسى بعد ذلك خلال مراحل تاريخية معينة ، إلا أن درجة التوحد الدينى الحضارى ظلت ثابتة ولم تتأثر سلبا بمرور الزمن.

٢ - وحدة التاريخ العربى فى الانتصار والانكسار. ومن ثم وحدة الأمل ووحدة الألم. فكل الأقطار العربية عانت وبدون استثناء من الظاهرة الاستعمارية الإمبريالية الصهيونية العالمية. سواء اتخذ ذلك شكل العدوان أو الاحتلال أو الاستيطان أو التوسع ، وما أنتجه ذلك من تخلف سياسى واقتصادى واجتماعى. وكان ذلك يمثل الانكسار.. كما عاشت. كلها بدايات تخلق مشروع نهضوى عربى شامل فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين.. كاد أن يثبت أقدام الأمة على طريق الخلاص. وكان ذلك يمثل الانتصار.

٣ - تماثل التكوين النفسى والخبرات وأنماط السلوك فى الحياة العربية. كنتيجة طبيعية لتماثل التراث الفكرى والثقافى.

اتساقا مع ما تقدم وبسببه.. كان لابد أن نتخذ المجتمع العربى «وحدة للتحليل» كمجتمع واحد، نبحث عن رؤية مستقبلية لنظامه السياسى.. ولأن العلاقة بين الماضى والحاضر والمستقبل علاقة جدلية. تصيغها بالضرورة عمليات التأثير والتأثر بين ما كان وما هو كائن وما يجب أن يكون. فليس هناك مستقبل منبث الصلة عن الماضى أو عن الحاضر.. بمعنى أن قواعد المستقبل كامنة فى ثنايا الماضى وفى ثنايا الحاضر. بادية كانت أو مخفية.. كما أن المستقبل الذى يحاول الحاضر تصوره. سوف يأتى بشكل ما، إما إكمالا أو تطورا أو إلغاء للماضى الذى كان.. وبرغم ذلك فإن هذا الماضى هو فى كل الأحوال، الأرضية التى يقف عليها قرار الحاضر. بقدر ما أن الحاضر هو الأرضية التى يقف عليها تصور المستقبل والآفاق التى يتعين الانطلاق إليها.

إذا كان ذلك يمثل حقيقة. فإن هناك ضرورة لدراسة وتحليل المنظومات السياسية التى مارست سلطة الحكم فعلا فى الأقطار العربية.. وتلك التى طرحت على فكره السياسى كمنظريات وأفكار وأساليب حركة.. وأيضا تلك التى كادت أن تصل إلى السلطة فى بعض الأقطار خلال سنوات النصف الثانى من القرن العشرين.

والدرس والتحليل هنا ليس بهدف الحكم على منطلقات تلك المنظومات الفكرية أو السياسية، ولا هو دعوة للاصطاف معها أو ضدها.. ومن ثم فإنه لا يهدف من مناقشة هذه المنطلقات، إلى تأكيدها أو نفيها.. وإنما هو درس وتحليل يهدف بشكل محدد إلى تقييم أدائها على الأرض وتعاملها في الواقع مع قضايا بعينها، هي قضايا التطور السياسي والاقتصادى والاجتماعى فى الوطن العربى للبشر والموارد. خلال مرحلة تاريخية معينة هي المائة عام الأخيرة. لأن ذلك تحديدا هو ما يعنينا ويهمنا باعتبارنا غير معنيين بالمناقشة المجردة، بقدر اهتمامنا بمناقشة المحصلات النهائية لما حدث على الأرض فعلا.

فهناك أولا التجربة الليبرالية.. أى نظام الحكم النيابى، القائم على وجود دستور وبرلمان وحكومة، وتعددية حزبية، فى إطار أساسى وحاكم هو الحرية الفردية التى ليس فقط محرم المساس بها، وإنما - إضافة إلى ذلك - يتعين خلق الإمكانيات اللازمة والمناخ الحاضن لها، ومساعدة «الفرد» على ممارسة حريته المطلقة دون أى عوائق سياسية أو اقتصادية.. كما أن هذا النظام يقوم على حرية التجارة، وهدف تحقيق الربح هو الوجه والحاكم، إن كان للإنفاق أو للاستثمار، وتحديد مساراتهما فى المجتمع.

وكان النصف الأول من القرن العشرين هو الحقبة التى شهدت كل آليات التطبيق العملى لتلك التجربة الليبرالية، سواء فى مصر أو فى غيرها من الأقطار العربية التى كانت قد وصلت إلى ذات الدرجة من النمو السياسى والاقتصادى والاجتماعى، أو تلك التى كانت قريبة منها.

ولما كان قياس كفاءة أى نظام سياسى يتم على أساس نجاحه أو إخفاقه فى تحقيق أهدافه المعلنة.. ومن ثم كان القصد الأعلى لأى نظام سياسى هو خلق الاستراتيجية العامة لتحقيق أهدافه العليا، وتحديد الآليات اللازمة لذلك.. وبالتالي فإن دراسة الحالة الليبرالية يجب أن توضح: إلى أى مدى نجحت تلك التجربة من خلال نظامها السياسى الذى ساد فى الوطن العربى لمدة مائة عام على الأقل قبل الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢م، وما يزال سائدا.. إلى أى مدى نجح ذلك النظام أو أخفق فى التعامل مع القضايا الملحة للمجتمع العربى والتى يأتى فى المقدمة منها:

١ - التعامل مع قضية الاحتلال الأجنبى المباشر الذى تعرضت له الأمة العربية بشكل متصل منذ بدايات القرن التاسع عشر. وأيضا تعاملها مع قضية بروز المنحى التوسعى

الاستيطاني للظاهرة الاستعمارية، وهو ما تحقق على الأرض سابقا في الجزائر واليوم في فلسطين، وكاد أن يتحقق في منطقة قناة السويس ومنطقة ميناء عدن باليمن يوما ما.. وما يجرى التمهيد لتحقيقه الآن في العراق، ومستقبلا في جنوب وغرب السودان، وفي مصر ولبنان، ومنطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.

٢ - التعامل مع قضية المشاركة الجماهيرية الفعلية في قضايا العمل الوطني السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣ - التعامل مع قضية تحديث المجتمع العربي استجابة للتقدم العلمي الهائل الذى شمل كل مناحى الحياة، وأحدث انتقالات كيفية متعددة الجوانب، سواء في مجالات الكشف العلمي أو في مجالات التطبيق، بالشكل الذى يفرض على المجتمعات إدراك هذه الانتقالات وضرورة التعامل الكفء معها، سعيا وراء إعمار الأرض وجعل الحياة أكثر قبولا، والتقدم أكثر إمكانية.

٤ - مدى التعبير عن الانحياز لجماهير الشعب من فلاحين وعمال وجنود وصغار الكسبة، والنضال من أجل مصالح هذه الجماهير وحقوقها.

٥ - مدى الاهتمام بالتعامل مع قضية العدل الاجتماعى. بمعنى عدالة توزيع الدخل القومى، ومدى تعبير سياسات وبرامج الاستثمار فى المجتمع عن هذا الشرط الحاكم لقضية الديمقراطية والاشتراكية.

٦ - مدى الاهتمام بقضية محو الأمية التى هى الحاضن الطبيعى للتخلف فى كل المجالات.

٧ - مدى النجاح فى كسر طوق التغريب على المستوى الثقافى، والذى أدى إلى تهميش الثقافة العربية فى أحيان كثيرة لتحل محلها صور ثقافية غريبة مشوهة، استمرأها بعض المثقفون.. فأضاعوا ثقافتهم، وضاعوا هم. لأنهم ليسوا أبناء الثقافة التى تعلقوا بها بديلا لثقافتهم الأصلية.. وينبغى التنبيه إلى أن هذا القول لا يمكن بأى حال أن يتخذ أساسا لموقف مناهض أو معاد لأى نسق ثقافى، وتحديدنا للنسق الثقافى الغربى.. لأننا لا ننفى عوامل التأثير والتأثر الطبيعية التى حدثت بين الثقافتين الغربية والعربية، وأن ذلك يحدث على الدوام بين الأنساق الثقافية والحضارية المختلفة.. إلا أن المحصلة العامة لذلك فى وطننا العربى، كانت قد جعلت من الثقافة الغربية ثقافة قائدة، فى حين جعلت من الثقافة العربية ثقافة تابعة..

وهو الأمر الذى خلق بالضرورة قصورا حادا وتشوها، ليس فى المنتج الثقافى الذاتى فحسب، بل وفى التعامل الإيجابى مع التراث العربى والبحث عن مناطق القوة والإبداع فيه. إننا لا نبحث الآن فى أمر الصداقة أو العداة مع الثقافة الغربية.. ولكننا قبل ذلك وبعده، مشغولون بالبحث عن و بلورة أصول الثقافة العربية وإبداعها الإنسانى الخلاق.

إن للتخلف معان عديدة، لعل أقواها دلالة ما يسمى «التخلف النسبى» وهو يعنى تخلف المجتمع عن توظيف واستثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة لديه، ومن أهمها إرثه الثقافى، وإخفاقه فى جعله قاعدة انطلاق باتجاه التقدم. خصوصا إذا كان هذا الإرث - فى الحالة العربية - يزخر بإبداعات ساهمت فى إرساء قواعد أنساق ثقافية أخرى. منها تحديدا النسق الثقافى الغربى!!

٨ - مدى النجاح فى كسر طوق التجزئة والقبلية ونظم توريث الحكم التى أهدرت أبسط حقوق المواطنة.. وهو حق التمتع بفرصة متكافئة فى خدمة الوطن وتقرير مصيره حتى لو كان ذلك فى أعلى مواقع السلطة، وحق التمتع بنصيب عادل من موارد هذا الوطن، دون حدود أو شروط سوى حدء وشروط الخبرة والكفاءة.. فالتوريث قد يجوز فى أى شىء، إلا فيما يتعلق بحقوق الآخرين وإرادتهم. هؤلاء الآخريين الذين يجب ألا تخضع حياتهم الحالية، ناهيك عن مستقبلهم لعملية تناسل بشرى آلية يؤول الحكم والسلطة والثروة بمقتضاها للخلف لمجرد أنه نسل السلف! وهو أمر فى كل الأحوال، ومهما كانت المبررات، لا يمثل أدنى تدرج ديمقراطى، وإنما يمثل أعلى تدرج ديكتاتورى.

إننا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن المحور الذى دارت عليه التجربة الليبرالية.. هو النظام السياسى القائم على النيابة عن الشعب فى صنع القرار، والقائم على الحرية المطلقة لمفردات المجتمع، وعلى تحجيم دور الدولة لينحصر فى حماية الملكية الفردية فى إطار القانون الطبيعى والآليات الحرة للسوق والأسعار، وأنه ليس هناك حدود دنيا للفقر ولا حدود قصوى للغنى.. كما يتعين الانتباه إلى أن مفهوم الليبرالية والمنتج النهائى لنظامها السياسى فى مجتمعات العالم الأول، يختلف اختلافا بينا عن مفهومها والمنتج النهائى لنظامها السياسى فى مجتمعات العالم الثالث.

إنها في المجتمعات الأولى.. تعنى المشاركة التعددية، والمسئولية التداولية في عملية اتخاذ القرار من خلال توزيع الأدوار وتبادلها.. بما يتيح لكل القوى المشاركة التعبير عن نفسها والدفاع عن مصالحها.. لكن ذلك - يتعين الانتباه مرة أخرى هنا - كله يجرى خارج مساحة معينة لا يجوز الاقتراب منها أو المساس بها، لأن هناك اتفاق جماعى عليها يلتزم به الجميع وينضبطون عليه. تلك هي مساحة حق المجتمعات الغربية في استغلال ونهب ثروات مجتمعات العالم الثالث، حتى لو كان ذلك بالاحتلال والعدوان والقهر. وحتى لو تم ذلك على جثة أساسيات الفكر الليبرالى الغربى ذاته شكلا ومضمونا. وكان ذلك هو الرحم الذى ولدت منه الظاهرة الاستعمارية(!).

أما فى الثانية.. فالمشكلة أكثر تعقيدا، والخطر أشد وطأة. حيث تستخدم الآليات الليبرالية ليس لدعم تماسك المجتمعات، وليس لأى معنى للحرية أو الديمقراطية قد يرد إلى الذهن، وليس لإتاحة الفرصة لكل القوى كى تعبر عن نفسها.. ولكن تشجيع التعددية والإصرار عليها، والذى تحرص عليه الدول المسيطرة وأنظمة الحكم التابعة لها فى الدول الخاضعة للسيطرة، لا تعدو أن تكون طقوسا تستهدف تفتيت هذه المجتمعات، وفك تماسكها المركزى الذى يمثل الشرط الحاكم لكسر مقاومة هذه المجتمعات لخطط الهيمنة.. من جهة. كما تعتبر طقوسا تتيح لأنظمة الحكم فى العالم الثالث تعظيم مصالحها ومدخيلها الخاصة، غير عابئة بما إذا كان هناك بالفعل حرية أو ديمقراطية أو تعددية أو تداول وما شابه.. من جهة ثانية.

ويأتى ثانيا.. مراجعة التجربة الماركسية فى العمل السياسى والحكم فى الوطن العربى خلال نفس الفترة. سواء التجارب التى تمكنت فيها من الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها كما فى حالات اليمن وسوريا والعراق والسودان وأريتريا، أو تلك التى حاولت ولم تنجح كما فى حالات مصر ولبنان وفلسطين. بهدف تبيان مواقفها من قضايا بعينها، قد عايشتها وتواجهت معها، وكلها قضايا على تماس عضوى مباشر بالحاضر والمستقبل العربيين مثل:

١ - الموقف المعادى لقضية الوحدة العربية. والمثال الواضح على ذلك هو موقف الأحزاب الشيوعية العربية من الوحدة بين كل من مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وفى المقدمة منها موقف الحزب الشيوعى السورى.. ودور هذه الأحزاب فى دعم الانفصال الذى حدث عام ١٩٦١م.

٢ - الموقف الفكرى والثقافى الداعم لتهميش القيم الوطنية والقومية لصالح الدعوة الأممية. وتبنى البعض لفكرة التعدد القطرى فى مواجهة التوحد القومى. إلى الحد الذى وصل بالبعض الآخر إلى «التعاطف» مع مشاكل الطبقة العاملة فى إسرائيل، تلك الطبقة التى تعتبر عضوا فاعلا فى المنظومة التى مازالت تحتل وتغتصب الأرض العربية فى فلسطين!

٣ - الموقف العملى والفكرى والثقافى المناوئ للثورة العربية الناصرية منذ انطلاقتها وبروز توجهاتها الوطنية والقومية. وقد تجلّى ذلك فى موقفهم إبان «أزمة مارس ١٩٥٤م» حين شاركوا فى المنظومة التى حاولت تصفية الثورة، ثم التحالف مع أنور السادات فى مصر.. وفى محاولتهم الانفراد بالسلطة بعد ثورة ١٩٥٨م ثم الانقراض على حكم عبد السلام عارف فى العراق، ومحاولة الانفراد بالسلطة وعزل القوميين فى اليمن، ومحاولة الانقراض على السلطة فى السودان.. إضافة إلى كسر الوحدة ودعم الانفصال وعزل القوميين فى سوريا.

٤ - مدى الاهتمام بقضية محو الأمية التى هى الحاضن الطبيعى للتخلف فى كل المجالات كما سبق توضيحه.

ويلزم ثالثاً.. مراجعة تجربة تيار الإسلام السياسى فى الوطن العربى، أى التجربة الفعلية لجماعات كان وما زال هدفها الأعلى الوصول إلى السلطة من خلال العمل السياسى، أو من خلال الصدام مع السلطة القائمة.. بغض النظر عن محاولاتها إخفاء هذا الهدف الأعلى وراء ستار من الطرح الدينى الذى يستغل التدين الفطرى للإنسان العربى ليشكل منه شرعية دينية وسياسية خاصة، ومناخ حاضن لتوجهات هذا الطرح وأهدافه الحقيقية. ونحن نقر بحق هذه الجماعات كغيرها، فى طموح سياسى حتى لو أفضى إلى الوصول للسلطة.. إلا أننا إذ نفرق بين الدين ورسالته وقواعده الجليلة والمقدسة، التى استهدفت شرف الإنسان وسعادته.. وأنه هداية الله للناس ليعبدوه ويسعون لعمارة الأرض على قواعد العدل الذى هو شريعته سبحانه وتعالى..

إذ نفرق بين الدين بفهمنا هذا له، وبين الفكر الدينى، الذى هو نتاج التأويلات والتخريجات الفقهاء البشرية، والذى هو فى أحيان أخرى نتاج للمصلحة والغرض والهوى لعدد من الفصائل والقبائل والمذاهب والجماعات.. فإننا بهذه التفرقة نؤكد أولاً جلال الدين وإجلالنا له، وفى ذات الوقت نرفض «خصخصة» الدين الذى هو كلمة الله الثابتة

إلى البشر كافة لصالح جماعات بعينها، من أجل تحقيق مصالح وأهداف سياسية بشرية تتبدل بطبيعتها وتتنغير، تتقدم وتترجع، شأنها في ذلك شأن غيرها من الأهداف المماثلة لجماعات وفصائل وأحزاب سياسية عديدة أخرى ليست بمنأى عن الخطأ.. ولا عن الغرض.

نحن نؤمن بالله تعالى وبكتبه ورسوله.. ونؤمن بأن الدين كما قال الرسول الكريم هو «ما وقر في القلب وصدقه العمل». لذلك فإننا نرفض الولاية والوصاية على الدين والبشر، لأن الدين ملكية عامة لكل المؤمنين به، فوق أنه كلمة الله إلى البشر جميعا دون ترتيب أو تصنيف أو خصوصية سوى السعى لعمارة الأرض وتحقيق «مصلح الناس». ومن ثم.. فإن دراسة جادة وموضوعية لمواقف هذه الجماعات من القضايا التالية تصبح ضرورة من أجل تقليب وتسوية أرضية الماضي التي سوف نشيد عليها بناء المستقبل:

١ - الارتباط بالاحتلال والسلطة والقبيلة والمصلحة، وتبرير تجاوزات هذه الأشكال. وقد تبدى ذلك - على سبيل المثال - في علاقة الإخوان المسلمين في مصر بالإنجليز والملك، ومحاولتهم احتواء الثورة ثم التصادم بالسلح معها استهدافا للسلطة.. وفي العلاقات المتينة مع القبائل العربية الحاكمة في بعض الأقطار العربية، وفي العلاقات القوية بالآلة الرأسمالية العالمية من خلال النشاط المصرفي متعدد الأشكال والأغراض، والمتعدى للنطاق الجغرافي العربي إلى خارجه، وتحديدًا صوب القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - اختيار الاصطفاة في الخندق المناوئ للثورة العربية الناصرية منذ سنواتها الأولى في مصر، عبر محاولة اغتيال قائدها، فيما عرف في التاريخ السياسي المصري بحادث المنشية، ثم محاولة ثانية عام ١٩٦٥م وموقفهم المتحالف مع الشيوعيين والوفد وبقايا النظام السابق على الثورة في أزمة مارس ١٩٥٤م، وإهدارهم المدخرات الوطنية بتوظيف الدين لخدمة «توظيف الأموال» في ثمانينيات القرن العشرين.. وفي السودان، رغم تفشى الفقر والفساد والتخلف فيه، كان تطبيق بعض حدود الشريعة بقسوة بالغة، لم تحدث بعض صورها في صدر الإسلام، تلك القسوة التي لم تكن تطبيقا للشريعة أو انصياعا لها، وإنما جاءت لردع الخصوم السياسيين، ولتحقيق مكاسب سياسية سلطوية واضحة.. تماما كما جاءت القسوة البالغة من جانبهم في الجزائر أيضا لإرهاب الخصوم بالقتل العشوائي والترويع.

٣ - الموقف الفكرى المبدئى العدائى والدعائى ضد القومية العربية، على قاعدة أن الإسلام دعوة عالمية لكل الناس دون تمييز عرقى أو قومى . وهو ما نحترمه ونقر به بل وندعو إليه.. لكننا فى الوقت نفسه لا نقر بسلب العروبة عن الإسلام أو افتعال تناقض بينهما. لأننا ندرک تماما أن لاتناقض هناك من أى نوع. وأن ما يجمعهما هو لحمة عضوية لا تنفصم. وأن وجود تلك اللحمة أقوى من قبول أو رفض جماعة أو فصیل إسلامى سياسى بعينه.. وكما منح الإسلام العرب التوحد الدينى والتوحد السياسى. فإن العرب قد منحوا الإسلام قدرتهم العبقريّة على تجاوز واقعهم الضعيف والمتخلف. وإنشاء منظومة أخلاقية وحضارية مكنت من نشر الدين القويم، ومكنتهم من أن يصلوا برسالته إلى قلب أوروبا وتخوم الصين.. لذلك فإننا نعتقد بأنه كما للعرب خصوصية إسلامية، فإن للإسلام خصوصية عربية.

٤ - مدى الاهتمام بقضية محو الأمية التى هى المناخ الحاضن للتخلف فى كل المجالات إننا ونحن نطالب بمراجعة النظام السياسى الناصرى وتجربته فى الحكم ومفهوم الديمقراطية لديه. وآليات الحكم ومؤسساته وممارساته فى الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.. واستحدثاته للتنظيم السياسى «لتحالف قوى الشعب العامل» باعتباره ليس حزبا بالمفهوم الليبرالى ولا بالمفهوم الماركسى ولا بغيرهما.. فإننا نهدف إلى التعرف على تأثير تلك الحقبة الزمنية على النظام السياسى ومفهوم الديمقراطية فى الوطن العربى، وعلى درجة استجابة الجماهير العربية لتلك التأثيرات.. ومن ثم تحديد أكثر وأوضح للصورة التى يجب أن يكون عليها النظام السياسى العربى فى المستقبل. إن التفكير فى تشكيل ملامح النظام السياسى العربى فى المستقبل، يتعين أن يؤسس على المرتكزات الآتية:

١ - الموقف المبدئى المسلح برؤية شاملة لقضايا المجتمع ومشاكل الحكم. واعتبار أن رغبة الجماهير فى التقدم وتطلعها إليه يعتبر فريضة «يفرضها» علم الثورة على اثنار. ومن ثم فإن الموقف من هذه القضية لا يعتبر «وجهة نظر» أو «مواقفة» أو «استجابة للمتغيرات الجديدة». وإنما هو موقف أساسى ثابت ومستقر، حيث رغبة الجماهير فى التقدم هى الشرط الحاكم لحدوثه. والفريضة «تفرض» الالتزام بما هو صحيح وإعلان ذلك والنضال من أجل تطويع الظروف لتحقيقه.

٢ - العبرة أولا وأخيرا بمصالح الجماهير ومحتوى ومستوى طموحها.. وليست العبرة بأى

من الطقوس السائرة أو السائدة، لمجرد أنها سائدة مهما علا الضجيج الإعلامي والثقافى المصاحب أو المبرر لها. لأن مصالح الجماهير على الأرض. هى معيار التقييم الوحيد لمجمل النشاط الإنسانى فى المجتمع.

٣ - الجماهير العربية هى صاحبة الحق الطبيعى والتاريخى فى ثرواتها والموارد المتاحة على أرضها إن كانت مادية أو بشرية.. وهى وحدها التى يتعين أن تفرض سيطرتها الكاملة على تلك الإمكانيات سواء تم ذلك بالحراك السياسى.. أو تم بالثورة.

٤ - إن هذه الجماهير هى المالكة الأصلية لكل ما تحتويه أراضيها من ثروات تعدينية وزراعية.. ولسميات عديدة وتنوعات هائلة من الموارد الاقتصادية العربية، ليس آخرها تلامس الأرض العربية مع شواطئ أهم بحرين من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية فى العالم.. البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. ثم المجرى الاستراتيجى الأهم فى العالم كله وهو قناة السويس، وتلك الجماهير هى صاحبة الحق الطبيعى فى ثمار البحث العلمى. إن جيوش العلماء والباحثين والمهنيين فى كل مجالات النشاط الإنسانى على امتداد الأرض العربية، إنما هم أبناء تلك الجماهير، ورصيدها الاستراتيجى لبناء مشروعها للنهضة.

ومن ثم.. تكون الدولة العربية الواحدة ضرورة بديهية فيما يتعلق بالمستقبل العربى الذى نتصوره ونتمناه. وهذه الدولة لن يقيمها إلا النضال الحقيقى الشامل للجماهير العربية. نضال مدرك بأن المستقبل لا تصنعه إلا إرادة عامدة ومدركة للثمن الذى يتعين أن يدفع من أجل الحصول على هذا المستقبل. كما أنه نضال ينطلق من حقيقة أن إمكانيات التوحد العربى فى كيان سياسى واحد، لهى أكبر من مثيلاتها فى أى حالة من حالات التوحد فى كل التاريخ الذى نعرفه. وأن واقع التجزئة فى الوقت الحاضر، مهما بدا حادا وثقيلا. فإنه لا يقلل بأى قدر من أهمية هذه الإمكانيات. ولا ينال من صحتها ولا من قناعتنا بحتمية الوحدة العربية.. وهذا هو الأهم.

إننا ندرك أنه لا يوجد أى فارق - ولا يجب أن يكون - بين الحرية السياسية والاجتماعية للمواطن العربى من جهة.. وبين سلامة الأرض العربية وتحررها، وجاهزيتها لإقامة مشروع النهضة العربية المنشود من جهة أخرى. فكلاهما شرط حاكم لتحقيق الآخر. لا يستقيم إلا به، ولا ينوب عنه ولا يلغيه، وإنما يتكامل معه. ومن هنا تستقر قناعتنا بأن نضالا عربيا مستقبليا يتعين أن ينطلق من مصر (قاعدة الارتكاز فى المنظومة العربية) ثم يتمدد على اتساع الوطن العربى يستهدف إنجاز المهام الآتية:

( أ ) تثوير الوعي العربى ، وتمتين البناء الفكرى والثقافى للجماهير حول ضرورة إقامة الدولة العربية الواحدة باعتبار أن ذلك ليس ضرورة حياة فقط . وإنما ضرورة تقدم .  
(ب) دعم ومساندة شرائح الحكم فى النظام السياسى العربى الحالى التى يتوفر لديها استعداد مبدئى للانحياز للعمل القومى ورفده بما لديها من إمكانات فى مواقعها .  
(ج) دعم ومساندة القوى والمنظمات الجماهيرية القومية العاملة فى الوطن العربى من أجل تمكينها من التمرکز فى المواقع التى تستطيع منها دعم العمل القومى . إن فى مؤسسات السلطة أو فى مؤسسات المجتمع المدنى والتشكيلات النقابية التى تضم قوة جماهيرية عربية هائلة وبالغة الأهمية والتأثير تبلغ أكثر من عشرين مليون نقابى . يمثلون قوة العمل العربية التى تزيد على مائة مليون عامل عربى بخلاف العمال الزراعيين .

( د ) التمسك الصريح والمعلن بثوابت المشروع النهضوى العربى للمستقبل وهى :

- ١ - الحرية والاشتراكية والوحدة باعتبارها الاستراتيجية العليا للمشروع .
- ٢ - الموقف المقاوم للمنظومة الإمبريالية الإستعمارية الصهيونية العالمية بكل أشكالها وتوابعها .
- ٣ - الموقف المقاوم دون تردد للعولمة ، طالما كانت تستهدف تحويل العالم إلى تروس تدور وفق المنظومة الإمبراطورية الأمريكية ، وإهدار الشرعية والقانون الدوليين . والسيطرة على - ونهب - ثروات الدول بالاحتلال المباشر وغير المباشر وتكريس النظم السياسية والاقتصادية التابعة والخادمة لنمو وازدهار الحضارة الغربية على حساب الأنساق الحضارية والثقافية الأخرى .
- ٤ - السيطرة الكاملة للجماهير العربية عبر آليات للحكم والتنظيم على السلطة والثروة العربية . وعلى العملية الإنتاجية فى المجتمع بكاملها من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة . أى تحقيق الديمقراطية . وذلك من خلال آلية تنظيمية تعبر عن تحالف قوى الشعب العامل ، صاحب المصلحة فى هذه السلطة وتلك الثروة .
- ٥ - العمل على صون الحريات الفردية والأساسية فى المجتمع وعلى رأسها الحق فى التجمع والتنظيم ، وعدم السماح بمصادرة أى منها تحت أى مبرر أو حجج . وفى ذات الوقت الذى ندافع فيه عن حق كل تيار سياسى أو قوى اجتماعية فى امتلاك

أدواتها التنظيمية المعبرة عنها احتراماً لمبدأ التعددية، فإن الحركة الناصرية تؤمن بأن قواها الاجتماعية التي تجسدها وتدافع عن مصالحها ينبغي لها أن تنتظم في إطار آلية تنظيمية تعبر عن «تحالف قوى الشعب العامل صاحب المصلحة الحقيقية في السلطة والثروة» والتي تضم بالأساس الفلاحين والعمال والمثقفين الثوريين والجنود والرأسمالية القومية المنتجة في إطار خطط التحالف للتنمية الشاملة والمستقلة.

٦ - إن هذه القوى التي يضمها التحالف تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب العربي التي طالما عانت من ويلات الاستعمار والقهر والاستغلال. وانضواء هذه القوى في إطار تنظيمي واحد لا يعنى حرمان أى تيار سياسى أو قوة اجتماعية أخرى من حقها فى تجسيد الآليات التنظيمية المعبرة عنها، من أحزاب وجمعيات. فصيغة تحالف قوى الشعب العامل إنما تستمد جذارتها من احتمائها بالحق الأصيل للجماهير فى ممارسة التعددية السياسية. ومن اعترافها بأنها ذاتها إنما تعبر عن «تحالف» بين قوى متعددة، وليست حزبا طبقيا مفردا بأى معنى من المعانى. وفيما يخص البنية الاقتصادية.. يصبح اعتماد التخطيط المركزى وملكية الشعب لأدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية وسيطرته الكاملة عليها من خلال قطاع عام قوى وقادر على قيادة خطة التنمية، بما فيها دور للقطاع الخاص يلتزم به فى تنفيذ الخطة وخدمة أهدافها.. يصبح ذلك شرطا حاكما لحزمة من مرتكزات التقدم.. يأتى فى مقدمتها امتلاك القوى صاحبة المصلحة للثروة والسلطة، وتحقيق العدل الاجتماعى بتحقيق عدالة التوزيع، وتحقيق الديمقراطية بامتلاك القرار وامتلاك مردوده. ولأن مصالح الجماهير هى فى النهاية الهدف الأعلى لخطط التنمية. وأن الخطط لن تتحقق أو تحقق مردودا إلا بعمل تلك الجماهير.. إن ضبط ثلاثية الأداء: الأهداف والخطة والجماهير، على قواعد ثلاثية الأهداف: الثروة والسلطة والجماهير، هو الكفيل بإنتاج الديمقراطية والتقدم وجعلهما واقعا معاشا، وليس طقوسا احتفالية.. وذلك هو المحور المركزى فى قضية العدل الاجتماعى من وجهة النظر الناصرية.

٧ - اعتبار قضية محو الأمية ضمن مربع الاستراتيجية العليا للدولة العربية الواحدة.. حيث لا معنى ولا وجود حقيقى على الأرض لأى حديث عن النهضة.. بينما طوق الأمية يطبق على الأعناق.

- ٨ - إعلاء سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة الجهاز التنفيذي سواء على المستويات المركزية، أو على المستويات المحلية.
- ٩ - الاعتراف بحق العمال والمهنيين فى إنشاء النقابات العمالية والمهنية وكافة الهيئات والتشكيلات التى تمثلهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم، بما فى ذلك حق العمل وحق الإضراب.
- ١٠ - إعلاء وتكريس احترام الأغلبية والاحتكام إليها والانصياع لها.. واحترام قيم النقد والنقد الذاتى، وحق الإبداع العلمى والأدبى والفنى والمهنى.
- ١١ - اعتبار إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب والصحة والإسكان على مستوى الوطن العربى، باتجاه تفعيل وتعظيم قدرتها على خدمة مصالح ومستقبل الجماهير فى هذا الوطن.. اعتبار ذلك مهمة قومية بالغة الضرورة والأهمية، ليس فيما يتعلق بصياغة المستقبل فقط، وإنما لأنها حقوق حياتية أساسية للمواطنين فى وطنهم.. إن هذا التيار القومى الذى يتمدد على الأرض العربية من الماء إلى الماء.. بما يملكه من تراث متنوع فى الحكم والتنظيم والتخطيط، تسنده خلفية كفاحية عظيمة على مدى تاريخه.. وبما يملكه من كادر فكرى وتنظيمى وحركى، لقادر على استحضار هذا التراث وإغناؤه بمهارات وخبرات تتجدد يوماً بعد يوم، وتثرى جيلاً بعد جيل..
- إن التيار الناصرى هو حاضن المشروع العربى للنهضة، وهو رهان الأمة إلى المستقبل.. على أرضية الشرط الحاكم الذى يتعين أن يضعه التيار نصب عينيه، وهو التمسك اليقينى بثوابت مشروع النهضة والإصرار عليه، مع الإدراك الكامل للظروف المتغيرة والاستجابة لها والتعامل معها ببصيرة واثقة، وتعظيم الاستفادة منها.
- إن ذلك فى ظل الظروف الحالية للأمة، ليس ضرورة تفرضها الرؤية المبصرة للمستقبل فقط.. وإنما هو المستقبل ذاته.

□□□